

تونس: قصة مجتمع يبحث عن الأمان ولا أمان إلا بأحكام الإسلام



**الرائد الرسمي : الترفيع في
منحة الأمان الاجتماعي إلى 280
دينارا شهريا.**

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، اليوم الثلاثاء 21 أفريل الجاري ، قرار مشترك عن وزير الشؤون الاجتماعية ووزيرة المالية يقضي بالترفيع في مقدار التحويلات المالية المباشرة لفائدة الفئات الفقيرة المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي و في سياق دعم القدرة الشرائية وتعزيز الإحاطة الاجتماعية بالفئات محدودة الدخل و دعم القدرة الشرائية وتعزيز الإحاطة الاجتماعية بها وتحسين ظروف عيشها والحد من تداعيات الأوضاع الاقتصادية. وينص القرار على تحديد المقدار الأساسي للتحويل المالي بـ 280 دينارا شهريا للفرد أو للأسرة الواحدة ، مقابل 260 دينارا سابقا وذلك بداية من غرة جانفي 2026.

التعليق:

لطالما احتلت الحماية الاجتماعية مكانة خاصة في تصور التونسيين لدور الدولة ، لا باعتبارها مجموعة من الآليات التقنية فحسب ، بل بوصفها

وعدا ضمينا بالأمان. فمنذ نشأتها حاولت الدولة الوطنية ربط منظومات الضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية، والتقاعد، والدعم، بفكرة الدولة الراعية التي تتدخل للتخفيف من آثار المرض والبطالة والشيخوخة وتقلبات الحياة. وقد شكّلت هذه المنظومات، لسنوات طويلة، أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي المرعوم وعنصراً أساسياً في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. غير أن هذا الوعد ، الذي لا يزال حاضراً في الخطاب ، فعلي أو أفق تقاعدي واضح.

الدولة التونسية ، التي ثقّر بعجز منظوماتها الاجتماعية عن الاستمرار في الصيغة الحالية ، تخاطب المواطنين في الآن نفسه بلغة التضحية والصبر ، وتقدم الإصلاحات المقترحة بوصفها حتمية لا بديل منها. وهكذا يُعاد توزيع كلفة الأزمة على الأفراد ، في شكل مساهمات إضافية ، أو تقليص للمنافع ، أو تأجيل للاستحقاقات أو الترفيع في منحة الأمان الاجتماعي بـ 20 دينار كما جاء في الخبر أعلاه ، بينما تبقى الأسئلة المتعلقة بالخيارات الاقتصادية الكبرى ، وبأولويات السياسات العمومية ، خارج دائرة النقاش العام.

أزمة المنوال الاجتماعي من أزمة المنوال التنموي

إذن ، أصبحت اليوم المنحة المقدمة للعائلات الفقيرة والمعوزة هي 280 دينار بعد أن كانت 260 دينار ، وهي بالتأكيد لن تغطي حاجياتها من المواد الأساسية والاستهلاكية وبالتالي في المحصلة النهائية لا توجد استفادة كبرى منها. التتمة في الصفحة الثانية

كلمة العدد

الوعي ... قبل شجاعة الشجعان

على سعة الأفاق السياسية التي فتحها صمود إيران أمام العدوان الهمجى للولايات المتحدة الأمريكية وكيان يهود عليها، وبعد أسطورة ثبات المجاهد الغزوي طيلة مجريات زلزال طوفان الأقصى الذي غير ثوابت المفاهيم السياسية، وعلى عظم المخاطر الاستراتيجية الجديدة التي فرضها الحدثان في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، يعجب المتابع لمجريات الأحداث في المنطقة للغياب المفزع لأي أثر سياسي للكيانات القائمة فيها.

فبإيران العدوان الأمريكي، والريب، على إيران حولت المنطقة إلى شبكة من الجبهات المتداخلة لتشمل لبنان، سوريا، العراق، وكل الخليج العربي. بل إن تلك النيران خلّخت مسلمات حلف الناتو نفسه مما فرض تعديلاً لخريطة انتشار قواته وفق المصالح الذاتية لكل عضو فيه، حتى طال أثرها الموقف الأمريكي بعد أن بات قسم هام من الرأي العام عندهم يرى في هذه الحرب حرباً بالنيابة عن كيان يهود، ولم تحرك كل تلك التطورات في حكام المنطقة ساكناً.

إن وقوع حكام البلاد العربية، وخاصة الخليجية والعراق، في قلب عاصفة حرب لم يوقدوا نارها، وأحرقهم حرّها، ورغم تعرض بلدانهم لأضرار مباشرة، وما ترتب على كل ذلك من هدر للطاقت، فلم يزيّدوا إلا أن نصبوا من أنفسهم قوامين على أمن الطاقة العالمي، وأنهم على استعداد لتحمل فاتورة الحرب لإعادة توازنه.

كل هذه الأفاق السياسية التي عزّاهها هذا العدوان لم تحرك في الأوساط السياسية في تونس شيء، ولم تغير نظرتهم للعلاقات الدولية. فظلت العواصم الأوروبية لدى كل هذه الأوساط هي المعلم الذي يهتدى به في الملمات وفي الرخاء. فلم تر أطراف من المعارضة ضير في اللجوء إلى العدو ترجو عنده النصر على الظلم الذي لحقها، في الوقت التي أثبت العدوان على إيران أن الثقة بالنفس والتعويل على المقدرات الذاتية هي المعايير الوحيدة للمنة. لن يجد البرلمان الأوروبي، خدمة لمصلحه أفضل من أن يكون حكماً بين سلطة تقر بعضويتها في منظمات دولية وإقليمية، وتجعل من قيم الغرب والمنبثقة عن وجهة نظره القاعدة التي تضبط على أساسها تلك السلطة، وسائر المنظمات والكتل القائمة تحت سلطتها وبوجوب احترام حقها في عرض مواقفها.

فبين سلطة اعترفت بسيادة ما يقال عنه قانون دولي، وأقرت في دستورها بعلوية تلك القوانين على قوانينها المحلية، وبين أطر فكرية وسياسية، معارضة، تتبنى هي نفسها تلك القوانين، فلا معنى للحديث عن السيادة والخيانة من هذا الجانب أو ذاك.

فصمود إيران أمام العدوان الهمجى للولايات المتحدة الأمريكية، وثبات المجاهدين في غزة، وبعد أن انكشفت القدرات العسكرية الحقيقية لأمريكا، ولجوء أمريكا إلى فخ المفاوضات، يكشف للأمة أن المعركة اليوم ليست في الميدان العسكري فحسب، بل في ميدان "المفاهيم"، فالسلاح الذي لا يحركه وعي سليم يسقط تحت إدارة العدو الماكرة خاصة تحت طائلة التخلي عن الثوابت التي تفرضها المعالجات المنبثقة عن وجهة نظر الإسلام للحياة

وعلى هذا فإن على المسلمين عامة، وعلى الأوساط السياسية خاصة أن تدرك أن الصراع مع الهيمنة الغربية وكيان يهود لن تحسمه الوطنية المضللة، ولا العصبية النتنة، بل يحسمه مشروع الأمة الصادق الذي يقوم على استهداف تحريرها واستعادة سلطتها، ولن يكون باللجوء إلى أعدائها وابتغاء العزة لديهم.

يقول سبحانه وتعالى: " لَأُجِدَّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ " - الحشر -

وثيقة بريطانية سرية.. تفضح صفقة "الاستقرار مقابل النهب"

بين لندن و نظام بن علي



لم تكن الوثيقة البريطانية مجرد قراءة سياسية؛ كانت دليلاً على صفقة متبادلة: أمن تونس مقابل مشاريع بريطانيا. فبينما كان النظام يخنق خصومه، كانت لندن تدرس باهتمام "شراء معدات مراقبة إلكترونية وزوارق دورية" لتعزيز دفاعات تونس على الحدود الجزائرية. التعاون الدفاعي ازدهر، وأصبح للحرب في الجزائر فائدة غير متوقعة: "وجود ملحق دفاعي بريطاني بدوام كامل". لكن السمة الأكثر دموية لهذه الشراكة كانت اقتصادية: تحت القبضة الأمنية، نهبت عائلة بن علي 13 مليار دولار (أكثر من ربع الناتج المحلي)، فيما كانت شبكات لندن المالية ملاذاً آمناً لغسل هذه الأموال؛ لقد فشلت بريطانيا، حتى بعد الثورة، في استرداد سوى جزء ضئيل جداً من الأصول، وسط انتقادات منظمات الشفافية. أما فضيحة حقل "ميسكار" فتمثل جوهر الفساد: شركة "بريتيش غاز" استغلت الحقل الذي يزود تونس بـ 60٪ من احتياجاتها من الغاز لعقود في صفقة يشتبه بتدخل بن علي فيها مباشرة. ظلت الحكومة التونسية تتلقى عوائد بخسة، ولم تستعد ملكية الحقل بالكامل إلا في منتصف 2022. خلاصة القول: قبضة بن علي الأمنية لم تكن مجرد أداة قمع، بل كانت وكيل تسويق للشركات البريطانية، وإطاراً للإثراء غير المشروع الذي حمته لندن بصمتها المطبق.

لكن «اللحى الكثيفة أو النقاب لم تُر». ومع ذلك أشادت لندن بإجراءات باريس ويتابع السفير تاييت ببرود تقني: «الأولوية "الحازمة" ضد الأصوليين الجزائريين. في التي يمنحها التونسيون للاستقرار جعلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مارس 1994 تحت السيطرة الكاملة للحكومة»، لدرجة أن بن علي حصل على 99.7٪ من الأصوات، بينما اقتصر تمثيل المعارضة في مجلس النواب على 19 مقعداً من أصل 163، وهو رقم يضمن «الحفاظ على السيطرة المطلقة». لقد راهنت بريطانيا على أن القبضة الأمنية ستضمن ازدهاراً أدياً، لكنها نسيت أن الفساد الذي رافق تلك القبضة سيأتي يوماً ليكشف أن «الاستقرار» كان مجرد غطاء لنهب تدريجي.

التناقض الغربي بين يوء "الأصوليين" في أوروبا و ملف التطبيع خلال العشرية السوداء بالجزائر
 تكشف الوثيقة البريطانية تناقضاً غربياً صارخاً: فبينما كانت تونس تخنق الإسلاميين داخلياً، أصبحت فرنسا المصدر الرئيس للأصولية التونسية بفضل جاليتها الكبيرة،

كشفت وثيقة بريطانية رُفِع عنها السرية أخيراً (المرجع FCO 8467/93) أن لندن كانت تراهن طوال تسعينيات القرن الماضي على «الاستقرار المطلق» الذي وفره نظام زين العابدين بن علي، في مقابل تغاضي شبه كامل عن القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وحتى الفساد المستشري. التقرير الذي أعده السفير البريطاني في تونس آنذاك، ميمان تاييت، ووجهه إلى وزير الخارجية دوغلاس هيرد في 16 يناير 1995، يصف كيف أن تونس تحولت إلى «جزيرة هادئة» وسط «العشرية السوداء» في الجزائر، لكنه يعترف ضمناً بأن ثمن هذا الهدوء كان «خنق النقاش السياسي» و«معاينة أي صوت معارض». وبعد مرور 31 عاماً، صارت هذه الورقة دليلاً على علاقة معقدة تمزج المصالح الاقتصادية والأمنية بمباركة غربية، انتهت بثورة 2011 التي أطاحت ببن علي وكشفت عن نهب منهجي لثروات البلاد تجاوز 13 مليار دولار، وفضيحة حقل «ميسكار» للغاز التي استفادت منها كبريات الشركات البريطانية.**

لندن ترى في «القبضة الأمنية» نموذجاً للنظام المثالي

تعترف الوثيقة بأن السمة الأبرز لتونس عام 1994 كانت «السيطرة الكاملة على التيارات الأصولية» بفضل رقابة صارمة جعلت «مظاهر التعاطف مع الأصوليين شبه معدومة». وتذكر أن بعض أغلبية الراس النسائية كانت تظهر أحياناً،

بريطانيا تحافظ على نفوذها في تنزانيا عبر منصة الكومنولث

في 8 نيسان/أبريل 2026، وصل المبعوث الخاص للكومنولث، الدكتور لازاروس تشاكويرا، الرئيس السابق لمالاوي، إلى دار السلام لتعزيز الحوار مع الأطراف المعنية بشأن تخفيف حدة التوتر السياسي ومعالجة المظالم التي أعقبت الانتخابات العامة التي جرت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

قال عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا الأستاذ سعيد بيتوموا في تعليق كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: نظراً لأن تنزانيا كانت خاضعة لنفوذ بريطانيا منذ الحقبة الاستعمارية وحتى (استقلالها) عام 1961، فإن بريطانيا، بصفتها القوة المؤثرة، دأبت على اتخاذ مبادرات قوية للتدخل كلما ظهرت اضطرابات سياسية، وذلك عبر منصة الكومنولث، بهدف إنقاذها وتعزيز نفوذها وسلطتها، ومنع أمريكا من التدخل. فعلى سبيل المثال، في عام 1996، عندما ساد التوتر السياسي في زنجبار بين حزب الثورة وجبهة التحرير المتحدة، أرسل الكومنولث أمينه العام، إيميك أنياوكو،

قال عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا الأستاذ سعيد بيتوموا في تعليق كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: نظراً لأن تنزانيا كانت خاضعة لنفوذ بريطانيا منذ الحقبة الاستعمارية وحتى (استقلالها) عام 1961، فإن بريطانيا، بصفتها القوة المؤثرة، دأبت على اتخاذ مبادرات قوية للتدخل كلما ظهرت اضطرابات سياسية، وذلك عبر منصة الكومنولث، بهدف إنقاذها وتعزيز نفوذها وسلطتها، ومنع أمريكا من التدخل. فعلى سبيل المثال، في عام 1996، عندما ساد التوتر السياسي في زنجبار بين حزب الثورة وجبهة التحرير المتحدة، أرسل الكومنولث أمينه العام، إيميك أنياوكو،

أمريكا على حبل العملاء تتدلى فطهروا الأرض من رجسهم يا أحفاد المثني

إن عدوان أمريكا على إيران كشف للعالم أجمع حقيقة هذا "العلاق" الذي يُصور لنا أنه لا يُقهر. لقد كانت أمريكا في تلك المواجهة تقف على قدميها مستندة لا إلى قوتها الذاتية، بل إلى أموال المسلمين المنهوبة من حكاهم، من خانوا أمانة الأمة، واتخذوا أمريكا إلهاً من دون الله يرضونه بأموال المسلمين المغتصبة. ولولا هذا الدعم الخياني لما استطاعت أمريكا أن تواصل حربها يوماً واحداً، فضلاً عن أن تستمر فيها.

وها هي دولة إقليمية كإيران قد استطاعت أن تكسر أنف هذا "الوحش"، وتجلسه مرغماً على طاولة المفاوضات، دون أن يحصل على ما يريد، فبان ضعف أمريكا، وتقهقرها، وأنها لا تقوم إلا بحبل من عملائها الأذلاء. إنها ليست ذلك "البعبع" المرعب الذي يدمر في طرفه عين من يقف في وجهه، بل هي قوة واهية تعتمد على الخيانة الداخلية أكثر مما تعتمد على قوتها.

فلولا هؤلاء العملاء لما تسنى لأمريكا أن تغزو العراق، ولما استطاعت أن تدبح أهلنا في سوريا، ولما شهدنا

بين دمار الدار وعار المسار: تفاوض تحت سقف الرماد!

الخبر: اللقاء الثاني للتفاوض بين وفدي لبنان وكيان يهود في واشنطن مساء ٢٦/٤/٢٠٢٦ م.

التعليق: في الوقت الذي تستمر فيه آلة حرب يهود في صبّ حممها فوق رؤوس المدنيين، وتدمير عشرات المباني ومحو قرى وبلدات الجنوب الحدودية وأصوات الانفجارات في الجنوب والبقاع تطغى على كل صوت، يطل علينا مشهد اللقاء الثاني في واشنطن برعاية أمريكية تمثل الانحياز المطلق للجلاد.

إن استمرار السلطة في التفاوض بينما القصف والاعتقالات مستمرة، يعني منح يهود رخصة قتل دولية؛ فالعالم يرى طاولة مفاوضات، ومصافحة وابتسامات بين وفدي لبنان وكيان يهود بينما الواقع يرى تفجيرات تمحو القرى ودماء تسيل واحتلال مستمر. كيف يستقيم الحديث عن دبلوماسية

تتمة: تونس: قصة مجتمع يبحث عن الأمان ولا أمان إلا بأحكام الإسلام

و في الحقيقة فإن مقاومة الفقر والتهميش لا يمكن عزلها عن أزمة النمو الاقتصادي الحالي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي أفرزت قاعدة اجتماعية ما فتئت تتوسع من الفقراء والمهمشين.

فغوض أن نعالج الأسباب فإن هذا الإصدار في الرائد الرسمي يتجه إلى معالجة النتائج ويلقي بأزمة الفقر على الفقراء ويضع مسألة خروجهم من دائرة التهميش على عاتقهم، في حين فإن الفقراء والمهمشين في حاجة إلى سياسات عادلة تركز حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وتدمجهم وتجعل منهم قوة ازدهار وتطور، وهذا لم يكن ولن يكون بنظام علماني يفصل الإسلام ومعالجاته عن الحياة ويؤسس للحريات العامة ومنها الحرية الاقتصادية التي تجعل فئة قليلة من الناس تتحكم في ثروات الشعوب.

فمن أي «أمان اجتماعي» يتحدثون؟ وأين هي حقوق هذا الشعب التي ينكل به ويشرد ويجوع ويتم إفقاره؟ وأي أمان اجتماعي لشعب يدمر، وتنتهب ثرواته لحساب الشركات الاستعمارية الناهبة ووكلاها عديمي الضمير، الذين اتخموا بالمليارات المودعة في شتى بنوك العالم، والشعب غير قادر على سد رمق عيشه.

أزمة الأمان الاجتماعي أزمة نظام

إن سياسة الاقتصاد في الإسلام هي التي تعالج أزمة الأمان الاجتماعي في تونس بضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد، إشباعاً كلياً، وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر المستطاع، حيث حدد الإسلام بدقة متناهية فقر الأفراد بالحاجات الأساسية وهي: المأكل، والملبس، والسكن، فهي حق لكل فرد من أفراد الرعية، والتطبيب، والتعليم، والأمن فهي حقوق لمجموع الناس، وهذا ما لا يهتم به النظام الرأسمالي الذي تطبقه السلطة في تونس ويرفعه كعناوين ووعود انتخابية لا غير، إذ أن النظام الحالي بقوانينه لا يهتم برعاية شؤون الناس، وإنما مهمة الدولة توفير السلع والخدمات الأساسية فقط، وحتى هذه فشلت في توفيرها. فالدولة الرأسمالية القطرية هذه مهمتها حصراً أخذ الضرائب والمكوس والجبابة، وليس رعاية مصالح الناس، بل كل ما تقدمه هذه القرارات ومنها إجراءات «الأمان الاجتماعي» لا يعدو أن تكون إلا ترقيعات لا تسمن ولا تغني من جوع ويعطيها الإعلام المرئي صدى لعله يجد من يصدق، وهذا رجا بعيد المنال بوجود من تعاهد مع الله بأن يكشف الخطط وأساليب المكر والمخادعة من وكلاء الإستعمار وأذنان به، أما الحديث عن «الأمان الاجتماعي» الحقيقي فلا يكون إلا حين الالتزام بأحكام الإسلام وشرع رب العالمين، ودون ذلك فلا أمن ولا أمان ولا استقرار. و حال الخضراء في هذا الأمر يفني عن المقال. ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطَعَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤)) (قريش ٣-٤) بقلم: أ. محمد زروق

٢- غياب السيادة الحقيقية: أي تفاوض هذا الذي يجري وأجواء البلاد مستباحة، وقرائها ثمعي عن الخارطة؟ إن السلطة التي تهول نحو التسوية بينما شعبها يللم أشلاء أطفاله، تضع نفسها في موقف الشريك الصامت في تضييع الحقوق.

٣- فخ السراب الأمريكي: لطالما كانت واشنطن هي المهندس والمحامي لمصالح الاحتلال، فهل يُعقل أن ينتظر من الخصم أن يكون حكماً عادلاً؟ ويطالعنا ترامب الذي شارك في المفاوضات بخبر مقرف أن رئيس لبنان سيلتقي بمجرم العصر النتن بعد ثلاثة أسابيع!

يبدو أن السلطة اللبنانية تتدرج في طريق التطبيع مع الكيان المحتل المجرم وتهينة الرأي العام لذلك، فإن لم نأخذ على يدها فإنها ستودي بنا إلى خزي الدنيا وسخط الله. إن البديل الشرعي عن المفاوضات المخزية هو إبقاء حالة العداء مع هذا الكيان، حتى يحكم الله بيننا وبينه فنزيله ونحرر بيت المقدس كما حرره القائد الرباني صلاح الدين من يد الصليبيين. الشيخ د. محمد إبراهيم

جدوى حصار أمريكا لموانئ إيران وخيارات إيران الاستراتيجية

سعى أمريكا من خلال حصارها لمضيق هرمز من الخارج إلى إحكام الخناق بشكل أفضل على إيران لتقليل عائداتها من بيع نفطها لدول آسيوية كبرى كالهند والصين.

فهذا الحصار وهو بلا شك نوع من أنواع القرصنة يؤدي إلى تعطل صادرات إيران، وإلى نقص في كميات الوقود في خزانات الموانئ البحرية الإيرانية، وهو ما يضطرها إلى تحويل كميات كبيرة منها إلى خزاناتها البرية، وإزاء هذه المخاطر الاقتصادية والمخاطر المتعلقة بالطاقة، وبسبب الخوف من تعطل إمدادات الكهرباء في المدن الإيرانية، لمحت إيران إلى استخدام فكرة فرض حصار بحري على البحر الأحمر من خلال إغلاق مضيق باب المندب وذلك لتحويل الأزمة الاقتصادية إلى العالم بأسره، وجعلها أزمة اقتصادية عالمية كبرى تضغط بها على أمريكا لحملها على وقف حصارها، لكن مع ذلك التلميح لم تخضع أمريكا لتلك التهديدات، وواصلت حصارها على الموانئ الإيرانية، بل وزادت من إحكام الحصار وتوسيعه، ليشمل جميع الموانئ الإيرانية الموجودة خارج المضيق.

لقد كان حصار أمريكا لمضيق هرمز من الخارج أشد ورقة ضغط مارستها على إيران وأكثرها فاعلية، فلقد كانت أكبر تأثيراً على إيران من الأعمال العسكرية التي قامت بها أمريكا في عدوانها على إيران، وقد أدى هذا الحصار الخائق على الاقتصاد الإيراني وعلى السيادة الإيرانية إلى بدء حلحلة الأزمة، وبدء التعاطي بإيجابية مع شروط طرفي الصراع للدخول في المفاوضات الجدية الرامية إلى إنهاء الحرب، فأعلنت إيران بشكل مفاجئ عن رفع الحصار عن المضيق وعودته مفتوحاً بشكل كامل أمام جميع السفن التجارية، وبالمقابل أعلن كيان يهود وبضغط أمريكي شديد عن قبول وقف القتال في لبنان لمدة عشرة أيام تمهيداً للوقف الدائم وذلك بالرغم من أن أمريكا قد نفت الربط بين المسألتين استعلاء وتكبراً.

لكن أمريكا وبعد هذه الحلحلة في عملية التفاوض استمرت في الإبقاء على حصارها للموانئ الإيرانية وقالت بأنه سيتواصل لغاية الانتهاء من المفاوضات، والتوصل الكامل إلى تحقيق الأهداف التي أعلنتها لإيقاف الحرب، أي أنها قامت بإبقاء الحصار على الموانئ الإيرانية، فيما رفعت إيران حصارها عن الموانئ العربية.

فأمريكا تستطيع أن تحاصر الموانئ الإيرانية وتضيق على الحياة المعيشية في إيران، لكنها لا تستطيع أن تواجه معضلة عرقلة الملاحة في البحار والمحيطات بين القارات لمدة طويلة، وهي تستطيع أن تقصف إيران بكل أنواع القنابل والصواريخ، لكنها لا تستطيع أن تحتلها برأياً وتسيطر عليها، وهي استطاعت أن تغتال قيادات كثيرة في إيران لكنها لم تستطع أن تغير النظام في إيران.

والخلاصة إن حصار الموانئ الإيرانية مجد لأمريكا ومؤذ لإيران لكنه لا يستطيع حسم المعركة لصالح أمريكا كلياً، ولا يستطيع منع صمود إيران لو أرادت قيادتها أن تصمد لسنوات، فالمسألة بالنسبة لإيران يجب أن تكون مسألة وجودية مطلوب فيها الصمود والصبر، بينما هي بالنسبة لأمريكا حرب اختيارية، دوافع إيقافها أكبر من دوافع الاستمرار فيها، ومن هنا كان على إيران أن لا تخضع ولا تخضع لإملاءات أمريكا، وأن تستمر في معركة الصمود والمواجهة حتى تنسحب أمريكا من هذه الحرب مضطرة، بحيث لا يوجد أمامها خيار آخر إلا الانسحاب كما حصل معها في فيتنام وأفغانستان.

وأما ما يقال بأن إيران منافذ أخرى برية مع تركيا والعراق وأذربيجان وأرمينيا قد تغنيها عن موانئها في الخليج فهذا قول خاطئ، لأن تلك المنافذ الحدودية البرية ليست مهيأة لنقل وتصدير الكميات الهائلة من النفط الإيراني، فهي مجرد منافذ حدودية عادية غير معدة لنقل النفط، ولا متصلة بالمنشآت النفطية بخطوط نقل خاصة توفر

وإن ما لم تنتزع أمريكا بالحرب لا يجوز انتزاعه بالتفاوض، والطريق الصحيح أمام إيران هو الانسحاب الفوري من المفاوضات، وهذا هو أقوى سلاح تملكه إيران الآن، ثم الاستمرار بالتصدي والصمود والمواجهة إلى أن تخرج أمريكا من الخليج مذمومة مدحورة.

كتبه أبو حمزة الخطواني

مركز تكوين يبحث عن موطن قدم لتخريج جيل من الملحدين!



بعد مقابلته بالرفض في مصر سنة 2024، حط مركز "تكوين الفكر العربي" الرّحال في المغرب يوم الأحد 5 نيسان/أبريل 2026 لبحث عن موطن قدم. وقد التأم لقاء شبه سري مغلق في الغرض اقتصر على بعض الصحفيين في أحد فنادق الرباط. ويعرّف المركز نفسه على أنه يعمل على "تطوير خطاب التسامح وفتح آفاق الحوار والتحفيز على المراجعة النقدية وطرح الأسئلة حول المسلمات الفكرية وبث روح التجديد والإصلاح الذي يعيد للفكر الديني مكانته اللائقة وتواصله وتكامله مع مستجدات العصر...". ولكن يكفي أن نلقي نظرة على أسماء أعضاء مجلس أمناء هذه المؤسسة من أمثال إبراهيم عيسى وألفت يوسف وإسلام بحيري وفراس السّواح... ليتبين أنه مشروع علني للتشكيك الصريح في الإسلام.

تنوير أم تزوير؟

إن هؤلاء الذين سماهم أنفسهم "تنويريين" هدفهم التشكيك في ثوابت الدين باسم التحديث والتجديد والتغيير. إنهم مفسدون يرتدون زيّ المصلحين يقودون حرب الشبهات فيضربون القرآن، ويضعون في السنة وفي الصحاح، ويتهجمون على الصحابة ويستقلون هيباتهم، ويخوضون في التابيع وعلما الأمة، ويشوهون التاريخ الإسلامي، وينشرون الرذيلة. قال الإمام الحافظ السّائبي، رحمه الله: "إنما الإسلام كدار لها باب؛ فباب الإسلام الصحابة، فمن أذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار" (تهذيب الكمال 1/339).

هؤلاء مدعومون بقوة إعلاميا وماديا لنشر هذه الحملات التشكيكية يستهدفون بها شباب المسلمين فهم لا يفتحون بابا لنقاش علمي، بل يؤسسون لتوجيه انتقائي من خلال تأويلات مشوهة تشبه الحق من الخارج ولكنها تضرب الجوهر تحت مسميات التحرر من التراث. وما مركز تكوين إلا نواة لنشر الفتن، يضم نخبة يتفنون في التدليس والتليبس على الناس ويفسدون عليهم عقيدتهم، يدعون العلم وما هم إلا قطاع طرق الحق ودعاة على أبواب جهنم، يدعون إلى أفكار تضرب الأصل من الداخل كما وصفهم رسول الله ﷺ. فعن حذيفة بن اليمان، يقول: قال رسول الله ﷺ: «يَكُونُ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مِنْ أَجَابِهِمْ لِإِنِّهَا قَدْفُوهُ فِيهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: «هُمْ قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا يَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِنَا».

خطورة الفكر الإلحادي الباطني

الإلحاد لغة: هو الميل عن القصد، والعدول عن الشيء، ولا يقتصر على الإلحاد المادي أي إنكار وجود الله تعالى بل مطلق الميل عن الحق وعن دين الله، وقد قال الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله في كتابه التحرير والتنوير: "والإلحاد الميل عن وسط الشيء إلى جانبه، وإلى هذا المعنى ترجع مشتقاته كلها، ولما كان وسط الشيء يشبهه به الحق والصواب، استتبع ذلك تشبيه العدول عن الحق إلى الباطل بالإلحاد، فأطلق الإلحاد على الكفر والإفساد...".

شباب فاعل أو مفعول به؟!

كما نعلم فإن حملات التشكيك في الدين مسألة جارية على قدم وساق تنفق فيها الأموال بلا حساب، فنحن في زمن يُمنع فيه العلماء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويلاحقون ويُسجنون، وفي المقابل يُؤذّن للعلمانيين ويمولون لتبليغ وحي الشياطين. وأمام هذه الأمواج الإلحادية التشكيكية التي تعصف بالمجتمع، يُراد أن يكون إسلام الشباب شكليا بحيث يصبح دينهم مفرغا من محتواه. وفي هذا الحديث يُخبر النبي ﷺ بما يكون من حال المسلمين في آخر الزمان واستحكام الجهل ورفع العلم حيث يقول حذيفة بن اليمان: قال رسول الله ﷺ: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثُّوبِ حَتَّى لَا يَدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلْيَسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفٌ مِنَ النَّاسِ، الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: أَنْزَلْنَا آيَاتِنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَحَنَنْ نَقُولَهَا».

فهل شباب المسلمين لهم من الزاد ما يخولهم التصدي والتحدي أم سينجرفون مع التيار فيكونون سيولا يقبلون هذه الأفكار وينصهرون معها؟

يا أمهات المسلمين: هل زرعتم الحد الأدنى مما افترضه الله تعالى لكي يقيم بها هذا النشء الدين ويعبدون الله كما يرضى؟ هل حصنتن أبناءكن وثبتن فيهم الاعتزاز بهويتهم الإسلامية وجعلتن العقيدة بوصلتهم في هذه الحياة بحيث لا يبحثون عن انتماءات وولاءات بديلة؟ هل ربطتن أبناءكن بالقرآن وحفرتن قدرتهم على التمكن من اللغة العربية والاعتزاز بها لتدبر كتاب الله سبحانه وسنة نبيه ﷺ؟ هل عرفتمهم على أعدائهم ووسائلهم في الحرب؛ إنها أمانة ثقيلة فلا تضيعنها!

ويا أيها المسلمون: إن لغياب سلطان الإسلام عن الأرض ويلات نتجرتها يوما بعد يوم، وما كان لجهة القوم أن يكون لهم منبر ولا صوت يُسمع لو كانت هناك دولة تحكم شرع الله، فلن يكون للإسلام صولات وجولات إلا بدولة الخلافة على منهاج النبوة، فسارعوا لإقامتها وأنقذوا شبابكم فهم وقود هذه الأمة وهم من نصروا رسول الله ﷺ وقادوا فتوحات وحققوا أمجادا عظاما...

القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

تتمة: وثيقة بريطانية سرية.. تفضح صفقة "الاستقرار مقابل النهب" بين لندن و نظام بن علي

ما بعد الثورة والبريكست - بريطانيا تعيد
تعريف دورها في تونس

انهيار بن علي عام 2011 فاجأ لندن التي كانت تراهن على استقراره، لكنها سرعان ما تكيفت بحرفية. مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حولت لندن ضعف "النفوذ الأوروبي" إلى فرصة: وقعت اتفاقية شراكة ثنائية (2021) تضمن صادراتا تونسية حرة، ونمت التجارة 20٪ لتصل إلى 750 مليون جنيه إسترليني، وزاد السياح البريطانيون 67.7٪. وأطلقت تونس منصة "الزيتونة" من لندن لجذب استثمارات بقيمة 4 مليارات دينار. اليوم، وسط أزمة الناتو و"العلاقة الخاصة" المتهزئة مع أميركا، تتحرك بريطانيا نحو "حلف أوروبي بريطاني" (مجموعة E5 ومحادثات الانضمام لاتحاد دفاع أوروبي) مما يجعلها أكثر استقلالية عسكرية. بالنسبة لتونس، هذا يعني تحولا خطيرا: الملف لندن وأوروبا الموحدة ستضغطان على تونس لتكون "درك المتوسط" مقابل مساعدات مشروطة - نموذج شبيه باتفاق تركيا 2016، لتجد تونس نفسها في الأخير بين فكي كماشة: بين حاجة اقتصادية ثمنها التصدي لتدفق المهاجرين دون انهيار اجتماعي.

خاتمة: تونس ليست أداة، والغرب ليس وصيا

إذا كان هناك درس واحد تخرجه وثائق الأمم وتحالفات اليوم، فهو أن تونس لم تكن أبدا مجرد مسرح للمصالح الأجنبية. لقد صنع التونسيون ثورتهم بأنفسهم، ضد نظام كانت لندن وباريس تظنان أنه "حصان راجح". وما كشفته وثيقة 1994 هو حجم التواطؤ: الغرب تغاضى عن القمع والنهب مقابل الاستقرار، ودعم "قبضة بن علي" بصفقات الأسلحة والاستثمارات. ثم بعد الانهيار، لم تتوقف بريطانيا عن المراوغة: تحالفت مع خصوم بن علي حين صعدها، وعادت لتصطف مع الدولة العميقة حين تغيرت الرياح.

واليوم تعود بريطانيا في ظل تصدع الناتو، للاصطفاف مع أوروبا تحت قناع «مكافحة الهجرة غير النظامية» و«دعم الاستقرار الإقليمي»، لكن الوثيقة التي رفعت عنها السرية بعد 31 عاما تدق ناقوس الخطر: تونس ليست أبدا مجرد ساحة لصفقات غريبة، وشعبها دفع ثمنا باهظا حتى يكتب نهاية هذا النموذج المهين.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

الحل الحقيقي للبلاد الإسلامية والعالم يكمن بتقويض المبدأ الرأسمالي

إن الحل الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم هو بانتهاء دور المبدأ الرأسمالي، وأن يتطلع العالم إلى مبدأ جديد يعيد العدالة والإنسانية لهذا الكوكب. ولا وجود لمبدأ آخر سوى مبدأ الإسلام، متمثلا بدولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهو وحده القادر على تغيير وجه العدالة في هذا الكوكب ونشر نوره.

ولكنه بحاجة إلى الخطوة الأولى، وهي إيجادها على الساحة الدولية متمثلا بدولة الخلافة، وهذا يقع على عاتقنا نحن المسلمين. ويجب أن يكون هناك حزب لديه مشروع لهذه الدولة، وقادر على قيادة سفينتها إلى بر الأمان، ومقارعة بقايا المبدأ الرأسمالي وإنهائه بالكلية. والحمد لله أن حزب التحرير موجود اليوم، ولديه كل ما هو مطلوب، ولم يبق لنا إلا أن نتحرك الجيوش لنصرة هذا الحزب وتمكينه لتطبيق مشروعه، ألا وهو استئناف الحياة الإسلامية على منهاج النبوة.

وإننا نرجو من الله أن نكون من المستخلفين، وأن لا نكون من المستبدلين. اللهم استعملنا فيما تحب. قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾.

إن أمر فتح خط المفاوضات بين لبنان ويهود ليس بتصور ولا عمل جديد للسلطة اللبنانية ممثلة برئيس الدولة جوزيف عون ورئيس مجلس الوزراء نواف سلام، اللذين وصلا للسلطة سنة 2025م. فإن المتابع للشأن اللبناني يعلم أن مسار المفاوضات مع يهود ليس وليد لحظات الحرب والأحداث الساخنة الأخيرة، بل هي في برنامج عمل السلطة، لا سيما بعد وصول جوزيف عون للرئاسة، حيث برز في لغة خطابه السياسي ما يبرز الابتعاد عن خيار العمل المسلح إلى خيار السلام ولو بشكل حذر، ففي تصريح له في 2025/7/11م قال: "السلام هو حالة اللارح، وهذا ما يهمننا في لبنان في الوقت الراهن...". ليتطور الأمر بعد اتفاق وقف الحرب على غزة في 2025/10/7م لانطلاق التفاوض المباشر بين لبنان ويهود في 2025/12/3م بوفد من عسكريين لبنانيين على رأسه السفير السابق سيمون كرم، الذي جاء اسمه عليه بدون استثناء بوصفه ممثلا مدنيا في الوفد، حيث عقد لقاء في منطقة الناقورة بين لبنان وفلسطين، ولا يخفى قبلها ذلك التصريح لتوم براك في 2025/10/25م: "إن القطعتين التاليتين من هذا البناء للسلام لا تزالان غير مكتملتين، سوريا ولبنان".

لكن مع ما حدث منذ 2026/2/28م باغتيال المرشد الإيراني علي خامنئي، وما صاحبه من رد إيران وحزبها في لبنان، ودخول لبنان في أتون المعركة، برز موضوع المفاوضات بين لبنان وكيان يهود بشكل أوسع وأكبر وأصرح، وكأنها كانت الفرصة السانحة للسلطة اللبنانية للقيام بهذه الخطوة الواسعة تحت مسميات إخراج لبنان من الصراعات الإقليمية وفصله عن أي مسار غير لبناني، فبرزت تصريحات تجلت فيها الصورة واضحة: فقد أعلن رئيس وزراء لبنان يوم 2026/3/19م لسي إن إن أنه بعث برسالة لترامب "أود أن أؤكد للرئيس ترامب استعدادنا للدخول في مفاوضات فورية مع الجانب الإسرائيلي"، وصرح رئيس لبنان فيما نقلته قناة الجزيرة في 2026/4/9م: "نقوم باتصالات مع أصدقائنا نطالب فيها بوقف إطلاق النار والذهاب إلى المفاوضات"، ثم تصريح نشر على منصة إكس على لسان سيد مرندي عضو الوفد الإعلامي الإيراني المفاوضات في باكستان يوم 2026/4/11م قال فيه: "رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام يعرقل وقف إطلاق النار في لبنان من خلال إصراره على أن يتم التوصل إليه عبر مفاوضات لبنانية مع النظام الإسرائيلي مباشرة، وضمن محادثات تطبيع...".

ثم ها هي تصريحات جوزيف عون ونواف سلام تعود مجددا لتؤكد المؤكد، فبعد فتح مضيق هرمز ووقف إطلاق النار في لبنان أو الهدنة لعشرة أيام منتصف ليل الخميس 2026/4/16م، جاء فيما نقلته الوكالة الوطنية للإعلام في 2026/4/18م، وأوردته سكاى نيوز عربية في اليوم نفسه: "أوضح سلام، بعد اللقاء، أن البحث مع الرئيس عون تناول أيضا الجهوية اللبنانية للمفاوضات...". فيما دافع عون يوم 2026/4/17م عن خطوة حكومته لإجراء مفاوضات مباشرة مع يهود، قائلا: "المفاوضات ليست دليل ضعف أو تراجع أو تنازل، بل هي قرار يستند إلى الثقة بحقوق لبنان...".

إلى الثقة بحقوق لبنان...".

لبنان والمفاوضات مع يهود

وعلى إثر ذلك جاءت تصريحات توم براك المبعوث الأمريكي إلى سوريا في تصريح نشرته جريدة النهار اللبنانية في 2026/4/17م متزامنة مع هذا الواقع: "إن الرئيس اللبناني جوزيف عون ورئيس الوزراء نواف سلام هما أفضل من حكم لبنان"، ولا شك أن هذه الأفضلية التي يعطيها براك ومن ورائه أميركا لهما نابعة من واقعهما المستجيب لأميركا في المضي وإعلان بدء المفاوضات المباشرة مع يهود، والتي برز عليها في واشنطن باتصال تليفوني في 2026/4/10م بين سفير لبنان وسفيرة كيان يهود في واشنطن ورعاية سفير أميركا في لبنان، ثم أعقبه لقاء يوم الثلاثاء 2026/4/15م في مقر الخارجية الأمريكية.

ومن الجدير ذكره أن حزب التحرير في ولاية لبنان كان أشار مبكرا لسير لبنان في هذا المسار التنازلي منذ سنة 2020م، إبان انطلاق عمليات ترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود في بيان واضح العنوان "السلام والتطبيع والترسيم وإقامة العلاقات مع كيان يهود الغاصب مسميات لفعل واحد، خيانة الله ورسوله والمؤمنين". وكان لبنان سائرا بعدها باتجاه ترسيم الحدود البرية بوصفه خطوة ثانية بعد البحرية إلا أن ما دخلت فيه المنطقة من أحداث بعد عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2023م ودخول حزب إيران في هذه الأحداث عطل الأمر وعرقله لحين. فلما وصل ترامب لرئاسة أميركا للمرة الثانية وقام بممارسة صلفه على الدائرين في فلكه وعملائه من الأنظمة وخوضه حربا لتسيير مشروعه المسمى "الاتفاقيات الإبراهيمية" في المنطقة، عادت السلطة اللبنانية، لكن هذه المرة بشكل فج لإعلان حقيقة مسارها وارتباطه جذريا بمشروع أميركا ومصالحها في المنطقة، المفاوضات والسلام والتطبيع مع كيان يهود المجرم الغاصب.

إن لبنان سائر بالأصل في هذا المسار، ولكنه اليوم قد أغرق نفسه فيه إلى شحمة أذنيه، وإن أي تأخر في هذا الأمر لن يكون ناجما عن قناعة سليمة بفساد هذا المسار عند أقطاب الوسط السياسي في لبنان - دون استثناء - بل من ارتباطه بمسارات ومفاوضات دولية أو إقليمية، لا سيما بين أميركا وإيران، تعطل أو تحرك.

لكن الحدث الذي سيقبل ظهر المجن على هذا المسار الخياني في لبنان والمنطقة - وهو الجدير بذلك شرعا بل وواقعا - هو تحرك أهل النصر في بلاد المسلمين لتسليم الحكم لحزب التحرير لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، لا سيما أنهم - أي أهل النصر والقوة - قد لمسوا ورأوا بأم أعينهم أن المسلمين بميلهم العقدي، وبجغرافية بلادهم، وتشوه صورة أميركا ويهود في أذهان العالم، وسقوط الأعراف الدولية وهيئاتها، قد صارت الفرصة سانحة لهم للإقدام على هذه الخطوة دون تردد. إن القضية ليست عظمة السلاح والقوة، بل قوة من يقف خلفها، وهم المسلمون الذين يتوقون لذلك ما إن يروا القيادة المخلصة أمامهم ترعى شؤونهم وتدافع عن دمائهم وأموالهم وأعراضهم وديارهم.

حرب إيران واختبارات القوة

كتبه أبو حمزة الخطواني



إنّ الحرب العدوانية التي شنتها أمريكا وكيان يهود على إيران ليست مجرد عملية عسكرية في منطقة الخليج بل هي اختبار معقد لحدود القوة الأمريكية، ولقدرة النظام الدولي على خوض الصراعات الإقليمية الجديدة في مرحلة انتقالية تتغير فيها موازين القوى العالمية بسرعة.

النفط والغاز في دول الخليج بصواريخ إيرانية رداً على استهداف منشآت الطاقة في باريس الإيرانية.

لا شك أنّ هذه الحرب ستؤدي إلى رسم ملامح جديدة للنظام الدولي في السنوات المقبلة خاصة بعد فشل إدارة ترامب في فرض صورة من صور الاستسلام على إيران، وفشلها في تغيير القيادة الإيرانية وإسقاط النظام الإيراني، ومن ثمّ حصل التراجع الواضح عن هذه الأهداف والعودة إلى الادعاء بأنّ أمريكا تريد فقط القضاء على البرنامج النووي والصاروخي لإيران.

لقد كان رد إيران على اعتداء أمريكا وكيان يهود عليها رداً وجودياً وليس كما توقعته إدارة ترامب بأن يكون رداً شكلياً ومحدوداً، ولم يقتصر الرد على إطلاق الصواريخ على كيان يهود ودول الخليج وحسب، وإنما أيضاً في التحكم المطلق في مضيق هرمز وتوظيف إغلاقه في التأثير على الاقتصاد العالمي.

كما استخدمت إيران ورقة حزبها في لبنان بكفالية عالية غير متوقعة أعادت فكرة إغراق كيان يهود في المستقبل اللبناني كما كان في ثمانينات القرن الماضي، ولوّحت أيضاً باستخدام ورقة الحوثيين بكفالية أعلى عند الضرورة.

وقد أفادت بالفعل تقارير أمريكية عدة بذلك فقالت بأنّ فريق ترامب "أخطأ في تقدير أمرين على الأقل: الأول أنّ إيران ستردّ هذه المرة باعتبار الحرب تهديداً وجودياً، لا مجرد جولة ردع محدودة شبيهة بحرب العام الماضي القصيرة. والآخر، أنّ تأثير هرمز والطاقة يمكن احتواؤه سريعاً، لذلك اضطرت الإدارة إلى تعديل خطتها، أثناء القتال من إجراءات دبلوماسية متسارعة، إلى البحث في خيارات لخفض أسعار الوقود، إلى الكلام المتأخر عن مرافقة ناقلات، قبل أن يتبين أنّ البحرية الأمريكية لا ترى هذه المرافقة ممكنة في الوقت الحالي بسبب المخاطر المرتفعة".

يبدو أنّ إدارة ترامب تبحث الآن عن مخرج تحفظ ماء وجهها خاصة في ظل المعارضة السياسية الشديدة لإطالة الحرب، داخل أمريكا وخارجها، وبسبب الخوف من تأثيرها السلبي على الانتخابات النصفية الأمريكية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

والمرجح أنّ ترامب سيعلن كذباً عن تحقيق نصر ساحق والادعاء بأنّ قواته دمّرت قوة إيران بنسبة أكثر من 90٪ وأنها أعادتها عشرين عاماً إلى الوراء، وأنها ستستمر في محاصرتها وفرض العقوبات عليها، وستستمر في ضربها كلما تجد ما يدعو إلى فعل ذلك حتى توافق إيران بشكل كامل على كافة شروطها.

ومن ناحية أخرى فقد كشفت هذه الحرب عن نقطة ضعف شديدة في حرية الملاحة الدولية عبر المضائق المائية وفي عدم قدرة الدول الكبرى على تأمين حماية تلك المضائق، كما كشفت عن هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباطه الوثيق في مصادر الطاقة، وهو ما أكد تراجع حالة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وفشل فكرة الأحادية القطبية، وفشل محاولات ترامب لإيجاد نظام دولي جديد تسيطر عليه أمريكا بمفردها.

فالقوة العسكرية، برغم أهميتها، لا تكفي وحدها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى، والحروب العسكرية في مناطق حساسة كالخليج العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي وبأسواق الطاقة الدولية وبالتجارة العالمية، خاصة وأنها تقع بجوار ممر مائي يعد من أهم الممرات المائية في العالم وهو مضيق هرمز الذي تمر منه 20٪ من إمدادات النفط والغاز العالمي.

قدّرت أمريكا ابتداءً أنّ الحرب مع إيران على الأغلب سوف تكون مجرد مواجهة عسكرية عابرة. ولم تع أنها ستتحول إلى أهم اختبار لحدود قوتها، وقدرتها على توجيه النظام الدولي من خلال هذه الحرب.

فمنذ اليوم الأول للحرب روج رئيسها ترامب لفكرة تحقيق انتصار سريع على إيران، إلا أنّ وقائع الحرب المتلاحقة دلت على خطأ تلك المزاعم، فطلب ترامب مضطراً من حلفائه الأوروبيين والأطلسيين، بل ومن الصين وأستراليا واليابان المساعدة في تأمين الملاحة في مضيق هرمز، أي أنه يطلب منهم المساعدة في محاربة إيران، وهو ما يناقض عملياً فكرة النصر المزعومة.

إنّ إغلاق إيران لمضيق هرمز بسهولة، وتعطيل الملاحة فيه، وضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة طاقة حقيقية عكست حجم القلق العالمي من استمرار الحرب، وأكدت على أنّ أي مواجهة عسكرية في الخليج لا تبقى مسألة إقليمية محصورة، بل إنها تتحول فوراً إلى قضية اقتصادية عالمية، فهذه الحرب الجارية في الخليج باتت تؤثر على العالم بأسره، وتسعى إيران فيها إلى تثبيت قواعد ردع جديدة تحافظ من خلالها على نظام الحكم فيها من السقوط، وترفض الخضوع والنزول من مستوى الدولة التي تقبل بالدوران بالفلك إلى مستوى الدولة التابعة، فما هي تمتص الضربات العنيفة التي تتلقاها من أمريكا وكيان يهود، وتقدم التضحيات وتصبر على معاناة شعبها أملاً في الثبات على مكانتها واستمراراً في الحفاظ على نموذجها في الحكم منذ أربعين عاماً.

أما أوروبا فترددها الواضح في الانخراط الكامل إلى جانب أمريكا في التحالف البحري الذي اقترحت إدارة ترامب لحماية الملاحة في الخليج يعكس مدى حجم الشرخ الذي توسع بينها وبين أمريكا والذي أصاب تحالفهما التقليدي التاريخي في مقتل، ولعل المستشار الألماني فريدريش ميرتس قد عبّر عن موقف أوروبا إزاء الحرب بقوله: "إنّ الحرب في الشرق الأوسط ليست من شأن حلف الناتو، ولذلك لن تتدخل ألمانيا عسكرياً"، وحتى بعض الأوروبيين الذين يتفقون مع إدارة ترامب في هدف كبح إيران باتوا يتكلمون بصراحة عن غياب خطة مشتركة واضحة لإنهاء الحرب بسرعة وبصورة مقنعة.

أما روسيا والصين فتراقبان التطورات العسكرية بحذر، وترغبان في غرق أمريكا في المستقبل الخليجي، وتسعيان لإضعافها بإشغالها في حروب طويلة لا طائل منها تستنزف قواها، ومن ثمّ تتقدمان لإثبات حضورهما الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

إنّ استمرار الحرب قد أدّى إلى تكديس ناقلات النفط على طرفي مضيق هرمز وأوقف مرورها، وساهم حتى الآن في رفع سعر برميل النفط إلى 120 دولاراً، وربما سيصل إلى 200 دولار إذا استمرت الحرب لعدة أسابيع قادمة، وهو ما يزيد من المخاوف العالمية من حدوث ركود عالمي خاصة بعد استهداف بعض منشآت



«الإفراج عن المحامي الأسير جندل صلاح»

تلقينا بكامل السرور نبأ الإفراج عن المحامي الأسير الأستاذ جندل صلاح من سجن عوفر بعد عشرة أشهر من اختطافه من قبل قوات الاحتلال من مدينة جنين نرجو أن يكون أستاذاً الكريم بصحة وعافية وأن يعود فارس المنابر لسالف عهده بقوة الكلمة وصراحة الأداء مثل ما عرفاه من خلال مداخلته المتميزة في مختلف المؤتمرات الدولية التي نظمها الاتحاد نرجو السلامة له ولكل الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الغاشم .

الإتحاد الإسلامي الدولي للمحامين



www.union-iiu.com



القوامة في الأسرة: بين الشرع الحنيف والتأويلات المعاصرة

غير مكلفة بالإنفاق، ولو كانت غنية أو عاملة، ومالها ملك خالص لها لا يجب عليها أن تنفق منه على زوجها أو أسرتها. فإن أنفقت، فذلك تبرع وإحسان تؤجر عليه، أو اتفاق رضائي لا يغير من الأحكام الشرعية شيئاً، ولا ينشئ لها حق القوامة.

وعليه، فإن إنفاق المرأة - مهما بلغ - لا يجعل القوامة لها، ولا ينقلها من الرجل إليها، ولا يجعلها مشتركة بين الطرفين. فالقوامة لا تعلق على الراتب، ولا تربط بالقدرة المالية وحدها، بل هي ثابتة للرجل بنصّ قطعي في هذا الباب.

وإذا عجز الرجل عن الإنفاق، وجب التفريق بين العجز الحقيقي المؤقت وبين التقصير أو الامتناع بغير عذر. فإن كان العجز حقيقياً، بقيت القوامة له مع إزامه بالسعي، وإن قصر أو امتنع كان أمثلاً، وللمرأة حق المطالبة بحقوقها أو طلب فسخ عقد الزواج، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال { خير الصدقة ما كان منها عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول ، فقيل : من أعول يا رسول الله ؟ قال : امرأتك ممن تعول ، تقول : أطعمني وإلا فأرقني. وفي جميع الأحوال، لا تنتقل القوامة إليها، بل تُرفع المظالم بوسائل شرعية أخرى دون قلب للأحكام.

وخلاصة القول إن القوامة في الإسلام ليست امتيازاً ذكورياً ولا سلطة مطلقة، بل هي تكليف ومسؤولية ثقيلة، ربطت بالواجبات، وجعل صاحبها محاسباً أمام الله. وكل طرح يجعل القوامة متبادلة، أو مشروطة بالإنفاق فقط، أو قابلة للنقل بين الزوجين، هو طرح يصادم النصّ القرآني الصريح ويُفرض النظام الأسري في الإسلام من حكمته ووظيفته.

د. الأسعد العجيلي

إطار التصور الإسلامي للأسرة، القائم على التكامل الوظيفي بين الرجل والمرأة، لا على الصراع أو التماثل. لقد نصّ القرآن الكريم صراحة على أن القوامة للرجل، فقال تعالى: [الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ]، وهذا النصّ ينشئ حكماً شرعياً ثابتاً، لا توصيفاً اجتماعياً قابلاً للتبديل بتبدل الظروف. فالقوامة ليست نتاج أعراف تاريخية ولا موازين اقتصادية، وإنما تكليف شرعي للرجل بالقيام على شؤون الأسرة رعية وتنظيماً وحفظاً، مع تحمل تبعات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ولا تعني القوامة تفضيلاً في الكرامة أو القيمة الإنسانية، فالتفاضل عند الله إنما هو بالتقوى، وإنما تعني تفضيلاً في الوظيفة والتكليف. فالرجل مكلف بقيادة الأسرة، قيادة وإدارة وليست قيادة حكم وتسلط، فجعل للرجل حق اتخاذ القرار ولكن في إطار الشرعية، وعليه أن يتحمل نتائج هذا القرار، وهو ما يقتضي أهلية خاصة وقدرة على المواجهة والصبر وتحمل الأعباء.

وقد بيّن القرآن الكريم سببين رئيسيين للقوامة، فقال تعالى: [بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ]. فالتفضيل هنا تفضيل وظيفة لا تشريف، أما الإنفاق فهو واجب شرعي لازم على الرجل، يشمل النفقة والسكن والكسوة وسائر الحاجات الأساسية، وهو أحد أسباب القوامة لا سببها لو حيد .

ومن الخطأ حصر القوامة في الإنفاق فقط، لأن الآية نصّت على أكثر من سبب، ولو كانت القوامة عقداً مالياً محضاً لانتقلت بتغير المنفق، لكنها في حقيقتها حكم شرعي مرتبط بعقد الزواج وبالنظام الأسري الذي قرره الشرع، لا بحجم الدخل أو مصدره.

أما المرأة، فالأصل في الشريعة أنها

تعدّ الأسرة في الإسلام نواة أساسية في بناء المجتمع، لذلك وضع لها الشرع الحنيف مجموعة من القيم والتشريعات التي تنظم العلاقات بين أفرادها، وتضمن تماسكها واستقرارها. حيث جاء الإسلام بأحكام شرعية تقوم على توزيع متكامل للأدوار والمسؤوليات، بما يحقق التوازن داخل الأسرة، ويمنع أسباب الاضطراب والتفكك. ومن أبرز هذه الأحكام الشرعية التي قررها الشرع: مفهوم القوامة، بوصفه نظاماً يضبط قيادة الأسرة ويحدد الجهة التي تتحمل المسؤولية فيها، على أساس من التكليف والعدل، لا من التسلط والقهر.

غير أنّ هذه النظرة الشرعية فقدت تبلورها بسبب الغزو الثقافي الذي استهدف الإسلام عقيدة ونظاماً من أجل إبعاد المسلمين عن دينهم وإضعاف مفاهيم الإسلام في نفوسهم، ومن ذلك مفهوم القوامة. حيث برزت اتجاهات تربط القوامة بالإنفاق المادي ربطاً يجعلها قابلة للتبدل بين الرجل والمرأة تبعاً لتغير القدرة الاقتصادية، ويُعدّم هذا الطرح في سياق مواكبة التحولات الاجتماعية المعاصرة، وضرورة إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة حتى لو خالفت أحكام قطعية كحكم القوامة، وهو ما أدى إلى إضعاف التماسك العائلي، إذا فقدت المرجعية الواضحة في القيادة وتحمل المسؤولية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تناول هذه القضية لتصحيح المفاهيم، والتمييز بين ما هو ثابت بالنصّ الشرعي وما هو دخيل ومتأثر بالفكر الغربي والغزو الثقافي.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المقال مفهوم القوامة كما قرره النصوص الشرعية، مع بيان حقيقته وحدوده، والرد على أبرز الإشكالات المثارة حوله، خاصة ما يتعلق بحصره في جانب الإنفاق أو القول بإمكانية انتقاله بين الزوجين.

تعدّ القوامة من المفاهيم الشرعية التي أسيء فهمها في الخطاب المعاصر، حيث صوّرت أحياناً على أنها امتياز ذكوري أو أداة تسلط، وصوّرت أحياناً أخرى على أنها وظيفة اقتصادية محضة مرتبطة بالإنفاق فقط. والحقيقة أن القوامة في الإسلام حكم شرعيّ منضبط، لا يفهم إلا في

